

Distr.: General
30 July 2007

القرار ١٧٦٧ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧٢٥ المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا (المشار إليهما أدناه بكلمة ''الطرفان'') وما ورد فيها من شروط، بما في ذلك على وجه الخصوص القرارات ١٣٢٠ (٢٠٠٠) و ١٤٣٠ (٢٠٠٢) و ١٤٦٦ (٢٠٠٣) و ١٦٤٠ (٢٠٠٥) و ١٦٨١ (٢٠٠٦) و ١٧١٠ (٢٠٠٦) و ١٧٤١ (٢٠٠٧)،

وإذ يؤكد مرة أخرى التزامه الراسخ بعملية السلام، وبالتنفيذ الكامل والعاجل لاتفاقي الجزائر، وأهمية التنفيذ السريع لقرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا بشأن تعيين الحدود (S/2002/423) باعتباره أساسا للعلاقات السلمية وعلاقات التعاون بين الطرفين،

وإذ يؤكد من جديد سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة وفقاً لما نص عليه اتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601) وإذ يشير إلى الأهداف المتوخاة من إنشاء تلك المنطقة وإلى التزام الطرفين باحترامها، **وإذ يعرب** في هذا الصدد **عن بالغ قلقه** إزاء استمرار الانتهاكات الخطيرة لتلك المنطقة،

وإذ يشدد على أن مجلس الأمن يظل ملتزما بالاضطلاع بدوره، وبخاصة المساعدة في كفالة احترام الطرفين للالتزامات التي تعهدا بها في اتفاق وقف أعمال القتال،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لما تبذله هي وأفرادها العسكريون والمدنيون من جهود من أجل أداء واجباتها، رغم صعوبة الظروف السائدة،

وإذ يؤكد كذلك أن الترسيم الكامل للحدود بين الطرفين إجراء حيوي لإحلال سلام دائم بين إثيوبيا وإريتريا وفي المنطقة، **وإذ يشير** إلى أن الطرفين اتفقا بموجب اتفاق السلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على التعاون مع لجنة الحدود بشأن عملية



تعيين الحدود وترسيمها، كما اتفقا على أن قرارات اللجنة بشأن تعيين الحدود وترسيمها هي قرارات نهائية وملزمة، **وإذ يشيد** بالجهود التي تبذلها اللجنة لاستئناف ترسيم الحدود، **وإذ يعرب** عن أسفه لأن اللجنة لم تتمكن حتى الآن، لأسباب خارجة عن نطاق سيطرتها، كما ورد شرحه في مرفقات تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (S/2007/33)، من ترسيم الحدود حسب ما هو مخطط،

وإذ يحيط علما ببيان لجنة الحدود الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

وإذ يؤكد من جديد دعمه الكامل لأعمال اللجنة، **وإذ يعرب** عن ترحيبه بقرارها الخاص بالدعوة إلى عقد اجتماع مع الطرفين في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في نيويورك،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار التأخر في ترسيم الحدود وبقاء حالة التوتر واحتمال تقلب الوضع الأمني في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، **وإذ يؤكد** أن الطرفين يتحملان المسؤولية الرئيسية عن إنهاء هذا الوضع من خلال الإسراع بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليهما بموجب اتفاقي الجزائر،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (S/2007/440)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لفترة ستة أشهر حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛

٢ - **يهيب** بالطرفين أن يحافظا على التزامهما التام باتفاق وقف أعمال القتال، وأن يعملا على وقف تصاعد الوضع، وذلك بطرق من بينها العودة إلى مستويات الانتشار التي كانت عليها القوات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وتجنب الأنشطة العسكرية الاستفزازية؛

٣ - **يكرر** ما دعا إليه في الفقرة ٢ من القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، وهو أن يتحلى الطرفان بأقصى قدر من ضبط النفس وأن يمتنع كل منهما عن التهديد باستعمال القوة ضد الطرف الآخر أو استعمالها ضده بأي صورة، **ويكرر دعوته** إلى إنهاء تبادل البيانات العدائية؛

٤ - **يؤكد من جديد** مطالبته بأن تسحب إريتريا فوراً قواتها ومعداتها العسكرية الثقيلة من المنطقة الأمنية المؤقتة؛

٥ - **يدعو** إثيوبيا إلى تخفيض عدد القوات العسكرية الإضافية التي أدخلتها في الآونة الأخيرة إلى بعض المناطق المحددة المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة؛

٦ - **يأسف** لعدم إحراز تقدم في ترسيم الحدود، **ويؤكد** أن الطرفين يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقي الجزائر، **ويهيب** بالطرفين مرة أخرى أن ينفذا بالكامل دون مزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة قرار لجنة الحدود بشأن تعيين الحدود، وأن يتخذا

خطوات ملموسة لاستئناف عملية الترسيم وإتمامها، بما في ذلك الاتفاق على وضع إطار زمني للخطوات التالية الممكن اتخاذها؛

٧ - **يؤكد ضرورة** إحراز تقدم في ترسيم الحدود، **ويكرر الدعوة** التي وجهها إلى الطرفين بأن يتعاونا تعاونا كاملا مع لجنة الحدود، بطرق منها المشاركة البناءة وبأفراد مخولين السلطة الكافية، في الاجتماع الذي ستعقده اللجنة في ٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك، **ويشدد** على أهمية هذا الاجتماع؛

٨ - **يرحب** بالرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية إثيوبيا التي يؤكد فيها من جديد أن حكومته قد قبلت دون شروط مسبقة قرار لجنة الحدود بشأن تعيين الحدود، **ويؤكد مجددا الطلب** الذي وجهه إلى إثيوبيا في الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥) بأن تقوم فورا باتخاذ خطوات ملموسة من أجل تمكين اللجنة، دون شروط مسبقة، من ترسيم الحدود على وجه السرعة؛

٩ - **يطالب** الطرفين بأن يوفرا للبعثة ما يلزمها لأداء واجباتها من سبل للوصول ومن مساعدة ودعم وحماية، بما في ذلك المهمة الموكلة إليها والمتمثّلة في مساعدة لجنة الحدود في تنفيذ قرار تعيين الحدود بشكل سريع ومنظم، وفقا للقرارين ١٤٣٠ (٢٠٠٢) و ١٤٦٦ (٢٠٠٣)، **ويطالب** بأن ترفع فورا أي قيود مفروضة، بما في ذلك القيود المحددة في التقرير S/2007/440؛

١٠ - **يكرر ما طالب به** في الفقرة ١ من القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) وهو أن تعدل إريتريا، دون مزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة، عن جميع القيود التي فرضتها على حركة البعثة وعملياتها، وأن توفّر للبعثة ما يلزمها لأداء واجباتها من تعاون ومن سبل للوصول ومن حماية ودعم؛

١١ - **يكرر دعوته** الطرفين إلى التعاون الكامل مع البعثة بغية التعجيل بإعادة تنشيط عمل لجنة التنسيق العسكرية التي ما زالت تشكل محفلا فريدا لمناقشة المسائل العسكرية والأمنية الملحة؛

١٢ - **يعرب** عن استعداده لإعادة النظر في أي تغييرات في البعثة في ضوء ما يُحرز لاحقا من تقدم نحو ترسيم الحدود، ووقوفه على أهبة الاستعداد لاتخاذ قرارات أخرى لكفالة تمكين البعثة من تيسير عملية الترسيم متى أصبح التقدم فيها ممكنا؛

١٣ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها الأمين العام والمجتمع الدولي حاليا للعمل مع إثيوبيا وإريتريا لمساعدتهما على تطبيع علاقاتهما، وتعزيز الاستقرار بين الطرفين، وإرساء أسس السلام الدائم في المنطقة، ويتطلع إلى استمرار تلك الجهود؛

١٤ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها الأمين العام حاليا من أجل تعيين ممثل خاص، في أقرب وقت ممكن؛

١٥ - **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، المنشأ عملا بالقرار ١١٧٧ (١٩٩٨) والمشار إليه في المادة ٤ (١٧) من اتفاق السلام الشامل الموقّع بين إثيوبيا وإريتريا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، من أجل دعم عملية ترسيم الحدود؛

١٦ - **يعرب** عن بالغ تقديره للبلدان المساهمة بقوات لإسهامها في عمل البعثة وتفانيها فيه؛

١٧ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.